

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

تحسن ملحوظ في ظروف التشغيل خلال أغسطس

النتائج الأساسية

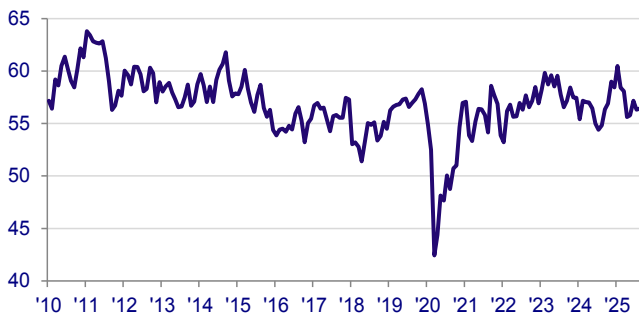
تسارع طفيف في نمو النشاط التجاري

استمرار خلق فرص العمل بمعدل قوي مدعومًا
بارتفاع المبيعات

ارتفاع نمو المخزون إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 أغسطس 2025.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"واصل اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية التوسع بوتيرة قوية في شهر أغسطس، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات لبنك الرياض إلى 56.4 نقطة. ويشير هذا الارتفاع الطفيف إلى شهر آخر من النمو المستقر، مدفوعًا بتحسّن أوضاع الطلب، وعودة متواضعة لنمو الإنتاج، وتحقيق مزيد من الزيادات في التوظيف. ورغم أن نمو النشاط قد تراجع من أعلى مستوياته التي سجلها في وقت سابق من هذا العام، فإن الاتجاه الأساسي يظل إيجابيًا بقوة.

"أشارت الشركات إلى زيادة تدفقات الأعمال الجديدة، مدعومة بزيادة طلبات التصدير واستمرار النمو في الطلب المحلي. وأرجع كثيرون هذا التحسّن إلى تكثيف الجهود التسويقية ووجود قاعدة عملاء أكثر نشاطًا وصدّة، ولا سيما في قطاع الخدمات، وشهد الإنتاج تحسّنًا بما يتماشى مع المبيعات، مع تعافي معدل التوسع بشكل متواضع من فترة الضعف التي شهدتها شهر يوليو.

"ظلت اتجاهات التوظيف داعمة على نطاق واسع، حيث واصلت الشركات توسيع أعداد موظفيها لتلبية الطلب الحالي والمتوقع. ورغم أن معدل التوظيف تراجع عن ذروته الأخيرة، فإنه ظل قويًا بالمعايير التاريخية. وبالتوازي مع ذلك، كثفت الشركات نشاطها الشرائي، مما أدى إلى تراكم أكبر للمخزون، حيث تتوقع الشركات استمرار الطلب على المدى القريب.

"وعلى صعيد التكلفة، ظلت أسعار مستلزمات الإنتاج مرتفعة بسبب الضغوط المستمرة على تكاليف المواد والنقل والتكنولوجيا. وقد تراجعت الضغوط على الأجور بشكل طفيف، لكن الشركات لا تزال تواجه تحديات واسعة النطاق فيما يتصل بالتكاليف. ومع زيادة الطلب والعوامل المذكورة أعلاه، تواصل أسعار الإنتاج نموها، إلا أن الزيادات كانت متواضعة عمقًا. وبالنظر إلى المستقبل، تحسّن مستوى الثقة لدى الشركات، حيث أشارت إلى استقرار قنوات الأعمال، واستمرار المشاريع، وبيئة السياسات الداعمة كأسباب للتفاؤل."

شهدت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسّنًا قويًا آخر في ظروف الأعمال التجارية طوال شهر أغسطس، وفقًا لمؤشر مدراء المشتريات PMI® الصادر عن بنك الرياض. حيث توسع نشاط الأعمال التجارية بمعدل أسرع قليلًا مقارنة بشهر يوليو، مدفوعًا بزيادة حادة في الطلبات الجديدة. علاوة على ذلك، كان هناك ارتفاع تاريخي قوي آخر في معدلات التوظيف. كما شهدت عمليات شراء مستلزمات الإنتاج زيادة في أغسطس، مما ساهم في زيادة أخرى في أسعار المشتريات، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار البيع.

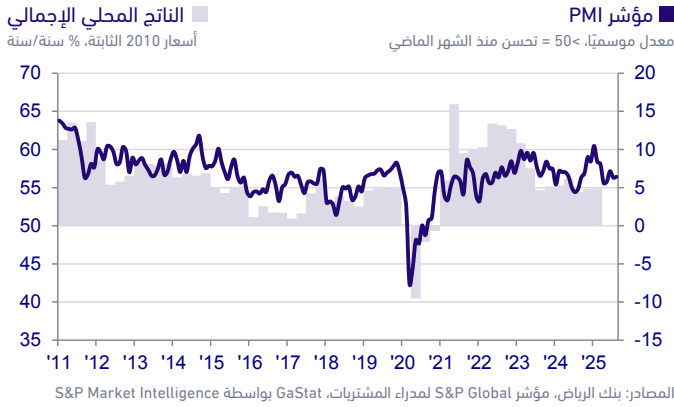
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات PMI® (PMI) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 56.4 نقطة في شهر أغسطس، وهو أعلى بقليل من قراءة شهر يوليو التي بلغت 56.3 نقطة. وبعد أن سجل المؤشر مستوى أعلى بكثير من مستوى الـ 50.0 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش، أشار إلى تحسن قوي في أداء اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط، رغم أنه ظل أقل بكثير من ذروته الأخيرة البالغة 60.5 نقطة في بداية العام.

تحسّن نمو الإنتاج في شهر أغسطس، حيث أظهر زيادة إجمالية حادة، على الرغم من أنه كان أفضل قليلًا من مستوى شهر يوليو الذي كان الأدنى في 42 شهرًا. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة الأخيرة إلى أن تحسن الظروف الاقتصادية وارتفاع معدلات المبيعات وجهود التسويق الاستباقية عززت النشاط.

وعلى نحو مماثل، شهدنا ارتفاعًا طفيفًا في حجم الطلبات الجديدة، وهو ما يرجع جزئيًا إلى الارتفاع المتجدد في مبيعات التصدير. وأشارت الشركات على وجه التحديد إلى زيادة التسويق في الأسواق الخارجية والتعاون مع العملاء في جميع أنحاء منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى ذلك، استفادت الشركات من تحسن الطلب من العملاء ومشاريع البنية التحتية المحلية. وأشار 28% من الشركات المشاركة في الدراسة إلى ارتفاع في إجمالي الطلبات الجديدة، وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف نسبة من أفادوا بتراجع (9%)، وجاء النمو ملحوظًا بشكل خاص في قطاع الخدمات.

استمر التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الارتفاع بقوة خلال شهر أغسطس، لتمتد بذلك وتيرة النمو القوي في التوظيف التي سادت معظم فترات هذا العام، وتعود هذه الزيادة الأخيرة إلى زيادة حجم أقسام المبيعات، وإطلاق



الاتصال

<p>دكتور/ نايف الغيث خبير اقتصاديين بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com</p>	<p>ديمة التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2478 deema.alturki@riyadbank.com</p>
<p>ديفيد أوين خبير اقتصاديين S&P Global هاتف: 44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com</p>	<p>كريتي كورانا اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: 91-971-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com</p>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

مشاريع جديدة، وزيادة متطلبات المهارات، مع ذلك، فقد تباطأت وتيرة التوسع قليلًا إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مايو.

كما عززت الشركات غير المنتجة للنقط نشاطها الشرائي في شهر أغسطس، بوتيرة أسرع مقارنة بفترة الدراسة السابقة. ونتيجة لذلك، ارتفع المخزون الإجمالي إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر. وقد تحسن متوسط فترات التسليم في شهر أغسطس، ولكن بوتيرة متواضعة كانت أقل بكثير من أعلى مستوى لها، وهو المسجل في شهر مايو.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج الإجمالية التي تواجهها الشركات غير المنتجة للنقط بشكل حاد في شهر أغسطس، وظلت ضغوط التضخم كما هي دون تغيير نسبيًا منذ شهر يوليو. مع ارتفاع التكاليف بسبب الزيادة القوية في أسعار المشتريات، وتشير الأدلة المتداولة إلى أن ضغوط التضخم العالمية وارتفاع تكاليف الشحن ساهمت في ارتفاع أسعار المواد والنقل. وأشارت بعض الشركات أيضًا إلى ارتفاع تكاليف التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، جاء نمو الأجور بوتيرة أضعف مما كان عليه في شهر يوليو.

رفعت الشركات أسعار مبيعاتها للشهر الثالث على التوالي في شهر أغسطس. وأرجعت الشركات المشاركة في الدراسة هذه الزيادة إلى ارتفاع التكاليف وزيادة الطلب من جانب العملاء، على الرغم من أن الارتفاع كان متواضعًا وأضعف قليلًا من الشهر السابق.

بعد أن وصلت توقعات الإنتاج إلى أدنى مستوى لها في 12 شهرًا في شهر يوليو، تحسنت في شهر أغسطس. وأشارت الشركات التي تتمتع بتوقعات إيجابية إلى ارتفاع الطلب والمشاريع الجارية والسياسات الحكومية الداعمة باعتبارها العوامل الرئيسية وراء تفاؤلها.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي، تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إفلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدرء المشتريات PMI® هي إما علامتان تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إبهامات) أو غير ذلك، بغض النظر عن سبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.